وذلك لان الحكم بان العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول ان لم يكن
كليا لم يمكن ان يحكم باحاطة علم الواجب بالكل وان كان كليا و
كان الجزئ المتغير من جملة معلولاته اوجب ذلك الحكم ان يكون
عالما به لاستحالة فالقول بانه لا يجوز ان يكون عالما به لامتناع تعارض
الاحكام فيها فالصواب ان يؤخذ بيان هذا المطلب من مأخذ آخر
وهو ان يقال العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول ولا يوجب الادراك
به وادراك الجزئيات المتغيرة من حيث هي متغيرة لا يمكن الا بالآلات
الجسمانية كالحواس وما يجري مجراها قلت حاصل مذهب الفلاسفة
انه تعالى يعلم الاشياء كلها بنحو اعقل لا بطريق التخيل فلا يغرب
عن علمه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء لكن علمه تعالى
لما كان بطريق التعقل لم يكن ذلك العلم مانعا من فرض الاشتراك ولا
يلزم من ذلك ان لا يكون بعض الاشياء معلوما له تعالى
عن ذلك علوا كبيرا بل ما يدركه على وجه الاحساس والتخيل
يدركه هو تعالى على وجه التعقل والاختلاف في نحو الادراك لا
في المدرك فان التحقيق ان الكلية والجزئية صفتان للعلم

وربما يوصف بها المعلوم لكن باعتبار العلم وعلى هذا لا يستحقون
التكفير نعم لو قالوا بانه تعالى لا يعلم بعض المعلومات تعالى عن ذلك
علوا كبيرا كان كفرا ومن كفرهم حمل كلامهم على ذلك وكذا من
شنع عليهم فيه من المتفلسفين كابي البركات البغدادي بناء
على ما اشتهر بين المتأخرين من ان الشخص الذي يمتاز به الشخص
عن سائر افراد نوعه امر داخل في قوام الشخص كما ان الفصل
داخل في قوام النوع وح فالشخص شخص لا نوع له وما دي
فلا يمكن ادراكه الا بالآلات الجسمانية وليس هذا مذهبهم فانهم
لا يثبتون في الشخص امرا داخلا في قوامه سمي بالتشخص بل
امتياز كل شخص عن سائر افراد نوعه بالعوارض الخارجية
بحسب النظر الجلي واما بحسب النظر الدقيق فامتيازه في وجوده
الخاص بمعنى ان التشخص الوجود المقارن لتلك الاعراض مخصوص به
وتلك الاعراض التي تسمى مشخصة اي عنوان الشخص وعلامة الا
بها يمتاز عندنا ولذلك يختلف تلك الاعراض بحسب اختلاف المدارك
فيتشخص عند بعض المدارك بعوارض مخصوصة وعند بعض آخر

Copyright © King Saud University